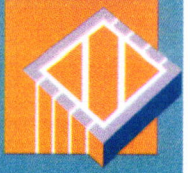


# الشؤون الاقتصادية



غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

ك. ٢٠١٥ م - ربيع الأول ١٤٣٧ هـ

العدد ٩٩



رائد شرف الدين لـ «الشؤون الاقتصادية»  
لبنان تجاوز مرحلة الشك  
بالتزام القواعد الدولية  
لمكافحة تبييض الاموال



حمضيات الجنوب  
حوار مع الرئيس  
محمد صالح

تنمية  
شتلة التبغ  
في الجنوب

مؤتمرات  
الجرائم الإلكترونية  
وطرق مكافحتها

عملات عبر التاريخ  
قصة العملات  
النقدية في العالم





حاوره: عدنان كريمه  
وسمير البساط

## رائد شرف الدين لـ «الشؤون الاقتصادية» لبنان تجاوز مرحلة الشك بالتزام القواعد الدولية لمكافحة تبييض الاموال

لبنان تجاوز مرحلة الشك بالتزام مصارفه احترام القواعد الدولية لمكافحة تبييض الاموال، وتطبيق العقوبات التي اقرت في الامم المتحدة والجامعة العربية، وحتى افرادياً في دول يتعامل معها لبنان، وقد حصنت القوانين التي اقرها مجلس النواب العمل المصرفي، وابتقت لبنان على الخارطة المالية العالمية. أكد ذلك النائب الاول لحاكم مصرف لبنان الاستاذ راند شرف الدين، مشيداً بمتانة الليرة اللبنانية، خصوصاً وان ثبات الاوضاع النقدية رغم تزعرع الاستقرار الامني والسياسي، حولها الى عملية للتسليف وليس للدخار فقط.

النائب الاول لحاكم مصرف لبنان تطرق في حديث صحافي مع «الشؤون الاقتصادية» الى عدة مواضيع مصرفية تناولت اضافة الى متانة الليرة ومكافحة تبييض الاموال ودعم البنك المركزي تحريك عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق حوافز مالية، وصولاً الى ازمة اللاجئين السوريين ودورهم الايجابي لجهة تدفق المساعدات الانسانية وتحويلات اهلهم العاملين في الخارج، فضلاً عن تأسيس مصالح واعمال في لبنان.

وفي ما يلي تسجيل للحوار الذي جرى في مكتب شرف الدين في مبنى مصرف لبنان.

ان الأوضاع في لبنان لا تؤشر الى الاتجاه نحو أزمة نقدية وليس هناك أي احتمال لتدهور في سعر صرف الليرة. ان ذلك ليس من باب التطمين بل الواقع، فموجودات المصرف المركزي بالعملة الأجنبية ما زالت الأعلى تاريخياً حيث تخطت الـ 38 مليار دولار، والسيولة متوافرة في السوق، وهي مرتفعة في ظل استمرار وتيرة الزيادة في تدفق الودائع والتي ستبلغ 5% الى 6% هذا العام، فضلاً عن الموجبات على المصارف بالإبقاء على نسبة 30 في المئة من ودائعها سائلة.

ومن المؤكد أن ازدياد الثقة بالليرة اللبنانية وتراجع الدولار خلال الأعوام الماضية، إضافة إلى التحفيز التي وضعتها مصرف لبنان لتشجيع التسليف بالعملة الوطنية، قد حولت الليرة إلى عملة للتسليف وليس للدخار فقط.

**هناك تهديد سياسي باحتمال تدهور سعر صرف الليرة، من يهدد بذلك برأيكم وماهي المعطيات التي تتخوفون منها لهذا الإنهيار؟**

ان الأوضاع في لبنان مستقرة نقدياً، والليرة اللبنانية مستقرة، وستبقى مستقرة بالرغم من الظروف الصعبة التي تعصف بنا. لقد شهد لبنان أزمات عديدة ومنها فراغ في المؤسسات الدستورية في مراحل سابقة لكنه تمكن من بناء صدقية وثقة تعززتا مع الوقت، واستطاع المحافظة على قدراته وعلى استقراره على الصعيد النقدي. وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي نواجهها اليوم، الليرة اللبنانية لديها من التجربة والمناعة ما يجعلها في حصن متين، نتيجة السياسة المتبعة في مصرف لبنان والتي حيدت الليرة عن كل أنواع الأزمات أكانت داخلية أم خارجية.





راند شرف الدين متحدثاً الى عدنان كريمه وسمير البساط

الى مصرف لبنان أو الى هيئة التحقيق الخاصة عند الحاجة، للحصول على الإذن القانوني للإجابة عن الاسئلة المطروحة عليه. المصارف اللبنانية أعدت نفسها لتلبية متطلبات «فاتكا»، وبات لديها الانظمة اللازمة. كذلك لاقت التعاميم التي أصدرها مصرف لبنان استحساناً لدى السلطات الاميركية، وخصوصاً المتعلق منها بطريقة تعاطي المصارف في ما بينها أو بين المصارف وزبائنهما، أو لجهة تنظيم مهنة الصرافة وعمل المؤسسات المالية والوساطة.

### تحريك الاقتصاد

**يساهم البنك المركزي بتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني عن طريق حوافز مالية، الى اي حد يستمر في تطبيق هذه السياسة؟ وهل النتائج مسجعة؟**

قام مصرف لبنان منذ ثلاث سنوات بوضع استراتيجية لتعزيز الطلب الداخلي بهدف التعويض عن انحسار الطلب الخارجي. وقد تركزت هذه الاستراتيجية على برامج قروض تحفيزية حيث قام مصرف لبنان، لثلاث سنوات على التوالي، بمنح المصارف ما بين واحد و1.5 مليار دولار سنوياً بمعدل فائدة 1% حيث تقوم المصارف بدورها بإقراضها للقطاع الخاص، على الأخص في مجالات السكن والمشاريع الجديدة والطاقة البديلة والمشاريع البيئية والتحصيل الجامعي. هذه الرزم كانت لها آثارها الايجابية على النمو الاقتصادي، إذ إنها ساهمت بأكثر من 50% من النمو المحقق خلال عامي 2013 و2014. كما تجدر الإشارة أيضاً الى أن مصرف لبنان حقق توسعاً في ميزانيته من دون احداث تضخم او خطر على الليرة.

نحن مستمرون في هذا النموذج حيث سنحافظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي والإمكانيات متوفرة لدى مصرف لبنان للقيام بذلك. المخاطر موجودة، غير أن هذا الواقع لم يؤد الى سلبيات، إن على صعيد سوق القطع أو استقرار الفوائد، وهذا يدل على أن الثقة موجودة، ونحن نحافظ عليها.

### ضغوط دولية

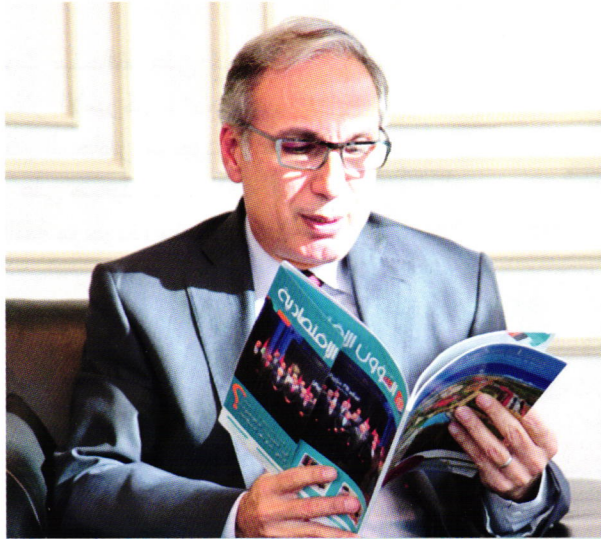
**يتعرض القطاع المصرفي الى ضغوط دولية تمس سمعته وذلك تطبيقاً للقوانين المتعلقة بغسيل الأموال وتطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأميركي، هل تكفي الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتجنب ذلك؟**

لبنان تجاوز مرحلة الشك بالتزام مصارفه احترام القواعد الدولية لمكافحة تبييض الأموال، كما الالتزام بتطبيق العقوبات التي أقرت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية أو إفريقيا في دول يتعامل معها لبنان بعمالتها أو مع مصارفها. فالمصرف المركزي أصدر التعاميم التي تثبت قاعدة قانونية لمكافحة تبييض الأموال. لا ضغوط ولا حملات على القطاع المصرفي، ما يؤكد الجدية التي تعمل بموجبها المصارف اللبنانية لمراقبة الأموال الداخلة إليها، فضلاً عن تجاوز الصرافين أيضاً مع التعاميم.

إن مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة يسهران على حماية سمعة القطاع المالي اللبناني، كما نسعى الى الحد من توجه المصارف العالمية الى الاسترسال في تطبيق سياسات تقليص المخاطر (Derisking) معبر تواصلنا الدائم مع المؤسسات الدولية لهذه الغاية. ان تجاوب المصارف اللبنانية وسائر المؤسسات مع تعاميمنا يوفر حركة أموال طبيعية بين لبنان والخارج، وهذا ما هو حاصل فعلاً. كما أنه بعد تدخل سعادة حاكم مصرف لبنان المباشر مؤخراً تم اقرار القوانين المتعلقة بحركة الاموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي والتعديلات على قانون مكافحة تبييض الاموال. تحصّن هذه التشريعات العمل المصرفي وتبقي لبنان على خارطة المالية العالمية وتضع حدًا للتحركات المالية التي ضغطت مؤخراً على السوق وتعيد زخم التحويلات إلى البلد كما توّمن عدم ادراج لبنان على أية لائحة تحذّر الآخرين من التعامل معه.

أما في ما خص قانون الامتثال الضريبي، لقد اتخذ المصرف المركزي قراراً بالاتفاق مع المصارف، يقضي بأن يتواصل كل مصرف مع الخزانة الاميركية ويتقيد بالقانون، على ان يلجأ





شرف الدين متصفحا مجلة "الشؤون الاقتصادية"

## ثبات الليرة عزز استعمالها كعملة تسليف وادخار



**قانون النقد والتسليف  
يحصر مهمات البنك  
المركزي بحماية النقد  
الوطني وتأمين سلامة**

**مسيرة القطاع المصرفي، ولكن البنك المركزي يبدو  
تجاوز ذلك في الدخول باستثمارات في شركات مثل ال  
MEA وإنترا والكازينو ما هو رأيك بذلك ؟**

تنص المادة 70 من قانون النقد والتسليف على أن مهام مصرف لبنان تشمل أيضا المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وجاء في المادة 110 من هذا القانون أنه يمكن لمصرف لبنان أن يسهم في شركات لبنانية ذات منفعة عامة أو شركات وطنية مختلطة ضمن حدود أمواله الخاصة. مصرف لبنان تملك حصة في شركة الميدل ايست بقرار من الحكومة اللبنانية لأنها شركة ذات منفعة عامة، إنما كان لديه أهداف وضعها، أو لا إنقاذ الشركة، وثانيا تأمين ديمومة العمل في الشركة لآلاف اللبنانيين، وثالثا أن تبقى الشركة داعمة للاقتصاد اللبناني، وكل هذه الأمور تحققت. مصرف لبنان لا يريد امتلاك هذه الأسهم الى الأبد لكن في الوقت الحاضر لا قابلية عالميا لشراء اسهم في الطيران وهذا يؤثر على سعر السهم. كما أن عملية الاستثمار في المنطقة غير جاذبة، نظرا للحدوث والأوضاع الغير مستقرة التي تمر بها المنطقة.

أما بالنسبة لشركة انترا فمصرف لبنان يملك 33% من أسهمها، والدولة تملك 10% والباقي للقطاع الخاص. حاليا، وفي حال تنظيم السوق المالي، من الممكن ان تدرج الاسهم التي يمتلكها مصرف لبنان في البورصة. هذه ستكون الخطوة التي تعطي قيمة تسبيلية لهذه الاسهم، لكن في الوقت نفسه الظروف اليوم غير مؤاتية، لا من حيث وضع الأسواق المالية، ولا من حيث

وضع البلاد للقيام بعمليات طرح أسهم في الاسواق. أما كازينو لبنان فهو يتبع لشركة انترا وليس لمصرف لبنان.

مصرف لبنان غير مستعد لكي يبيع أسهمه في هذه الشركات بأسعار ليست أسعارها الحقيقية، وبانتظار ظروف أفضل سوف نستمر في حماية أموال مصرف لبنان ليس اكثر. والملفت اليوم، بعد أزمة 2008 نرى أن طبيعة عمل المصارف المركزية في العالم قد تغيرت ولم تعد تركز على استقرار الأسعار بل أصبحت تشتري شركات ومصارف وتلعب دورا في انعاش الاقتصاد وهنا تكمن قوة مصرف لبنان الذي سبقها في ذلك.

## دور ايجابي للجوء السوري

**الجوء السوري الى لبنان ساهم في رأي البعض  
بنمو الاقتصاد اللبناني. ما رأيك بذلك وكم تقدر ودائع  
السوريين في القطاع المصرفي اللبناني ؟**

لقد أثرت أزمة النازحين السوريين على الاقتصاد اللبناني تأثيرات ايجابية من ناحية، وتأثيرات سلبية من ناحية أخرى. قدّم البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اللبنانية وهيئات الأمم المتحدة دراسة مفصلة عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للأزمة السورية على النمو الاقتصادي والمالية العامة والتنمية الانسانية والاجتماعية والبنى التحتية. وقد قدرّت التأثير السلبية للأزمة السورية ككل - من ضمنها تأثير النزوح السوري- من حيث أنها تؤدي الى تعطيل التجارة والتأثير على كل من ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للبنان بنسبة 2.9% سنوياً. لكن يمكننا أيضاً من خلال رصد حركة النازحين السوريين وأعمالهم في لبنان يمكن إيجاد العوامل التي تحمل بعض التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد اللبناني وهي تشمل بالإضافة الى تدفق المساعدات الانسانية الدولية العينية منها والمالية، نفقات النازحين على الايجارات السكنية والاستهلاك والاتصالات، وتحويلات أهالي النازحين إلى لبنان، وتخفيض تكاليف الانتاج في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، وتأسيس مصالح وأعمال في لبنان.